

## قانون رقم ٣٥ لسنة 2016

### بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية

رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:-



يستبدل بنصوص المواد (٦٠ فقرة ثانية) و (٦٩) و (٧٠) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النصوص التالية:

#### (مادة ٦٠ فقرة ثانية)

ولا يجوز بأية حال أن يبقى المقبوض عليه محجوزاً مدة تزيد على أربعة أيام في قضايا الجنایات وثمان وأربعين ساعة في قضايا الجنحة دون أمر كتابي من المحقق بحبسه احتياطياً.

#### (مادة ٦٩)

إذا رأى أن مصلحة التحقيق تستوجب حبس المتهم احتياطياً لمنعه من الهرب أو من التأثير في سير التحقيق، جاز للمحقق حبسه احتياطياً لمدة لا تزيد على ثلاثة

أسابيع في قضايا الجنایات ولا تزيد على عشرة أيام في قضايا الجُنح من تاريخ القبض عليه.

ويجوز للمحبوس احتياطيا التظلم من قرار حبسه أمام رئيس المحكمة المختصة بتجديد الحبس، وعلى رئيس المحكمة الفصل في التظلم خلال مدة لا تجاوز ثمان وأربعين ساعة من تاريخ تقديمها، وفي حالة رفض التظلم يجب أن يكون القرار مسببا.

ويجب عرض المتهم على رئيس المحكمة قبل انتهاء مدة حبسه - للنظر في تجديد أمر الحبس، ويأمر رئيس المحكمة بتجديد الحبس، لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً في قضايا الجنایات ولا تزيد على عشرة أيام في قضايا الجُنح في كل مرة يطلب إليها فيها ذلك، على ألا تزيد مدة الحبس الاحتياطي - بأي حال من الأحوال - على ثمانين يوماً في قضايا الجنایات وأربعين يوماً في قضايا الجُنح من تاريخ القبض على المتهم، ولا يصدر أمر حبس المتهم إلا بعد سماع أقواله.

#### (ماده 70) المحامي مسفر عايض

إذا اقتضى التحقيق استمرا حبس المتهم زيادة على المدة المنصوص عليها في المادة السابقة، لم يجز مد حبسه إلا بأمر من المحكمة المختصة بنظر الموضوع بناء على طلب الحق، وبعد سماع أقوال المتهم والاطلاع على ما تم في التحقيق.

ويكون أمر المحكمة بالتجديد لمدة ثلاثة أيام يوماً في كل مرة بحد أقصى ستة أشهر في قضايا الجنایات وثلاثة أشهر في قضايا الجُنح.

#### مادة ثانية

تلغى المادة (70) مكرراً من القانون رقم (17) لسنة 1960 المشار إليه.

### مادة ثلاثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء — كل فيما يخصه — تنفيذ هذا القانون.

نائب أمير الكويت

نوف الأحمد الجابر الصباح

المحامي مسفر عايض  
mesferlaw.com

صدر بقصر السيف في :  
الموافق :

١٣ شوال ١٤٣٧ هـ  
١٨ يوليه ٢٠١٦ م